الأمم المتحدة

E/ECA/COE/40/7*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 March 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ – ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**
قضايا نظامية

تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢١ إلى آذار/مارس ٢٠٢٢

أولا- مقدمة

١- تشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، الإطارين الشاملين للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية) لتحويل الأفكار إلى عمل على أرض الواقع من أجل تحقيق التمكين والتحوّل في أفريقيا. ولا تزال جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) تطرح تحديات جسيمة على طريق تحقيق الخطتين، بل إنها أدت إلى انتكاسة بعض المكاسب المتواضعة التي تحققت من قبل. وقد انصب تركيز اللجنة الاقتصادية أساسا على البناء للمستقبل على نحو أفضل في فترة ما بعد الجائحة، وذلك بتحقيق انتعاش اقتصادي سليم ونمو شامل للجميع بمن فيهم الشباب والنساء وغيرهم من الشرائح المهمشة في المجتمع، وإيجاد شبكات أمان اجتماعي لغالبية السكان. وقد تركز عمل اللجنة الاقتصادية على جملة من الأمور منها ضمان السيولة المالية لرِفد الانتعاش؛ وشراء لقاحات كوفيد-١٩ وتوزيعها وتصنيعها؛ وتحقيق الرقمنة؛ والتكيف التكنولوجي، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم التجارة والمؤسسات الصغيرة. وركزت اللجنة أيضا على تعزيز عمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بإنشاء أسواق إقليمية موسعة وزيادة الاستثمار؛ وتعزيز قدرات أفريقيا في مجال البيانات والعمل الإحصائي، بما في ذلك في مجال التعداد الإلكتروني؛ والتصدي للتحديات التي تثيرها التغيّرات

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية.

** E/ECA/COE/40/1

A.22-00408

المناخية؛ وتحسين التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة والتنفيذ المشترك على الصعيد الإقليمي من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا؛ ودعم التدخلات على الصعيد القطري بإعطاء نفس جديد لنظام المنسقين المقيمين. ويتمثل هدف اللجنة الاقتصادية في الوفاء بعهد القارة على تحقيق السلم والازدهار والتنمية والتحوّل في القارة فضلا عن تحسين مستويات المعيشة لشعوبها.

٢ - ورغم القيود والعقبات الناشئة عن الجائحة، واصلت اللجنة الاقتصادية، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ برنامج عملها فيما يتعلق بوظائفها المتمثلة في عقد الاجتماعات وكونها مَجمعًا للفكر والوظيفة التشغيلية، إلى جانب توجهاتها الاستراتيجية بشأن بناء المعارف، وصياغة خيارات للسياسات العامة ونماذج التمويل الابتكاري، ودعم القضايا الإقليمية والعابرة للحدود، والنهوض بمكانة القارة على الصعيد العالمي.

٣ - ويتضمن هذا التقرير ثلاثة فصول. فبعد المقدمة في الفصل الأول، يعرض الفصل الثاني الإنجازات الرئيسية للجنة الاقتصادية التي مكنتها من إحراز تقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز على المجالات الخمسة التالية: (أ) دعم التعافي المرن من الجائحة؛ (ب) دعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ (ج) تعزيز العمل في مجال صياغة السياسات وتنفيذها باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي؛ (د) تعزيز الثورة الرقمية وثورة البيانات في أفريقيا؛ (هـ) البناء للمستقبل على نحو أفضل من أجل التنمية المستدامة، مع التركيز على تحقيق الانتعاش الأخضر، وتعميم الاعتبارات ذات الصلة بتغير المناخ والاقتصاد الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، يبحث التقرير مسألة الأساليب العملية المعززة التي وُضعت لتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية على نحو أكثر استدامةً وفعاليةً. وترد الاستنتاجات في الفصل الثالث، مع تسليط الضوء على بعض التوجهات الرئيسية للدورة المقبلة.

٤ - وقدمت اللجنة الاقتصادية خدمات استشارية تقنية وسياساتية على الصُّعُد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بهدف النهوض ببناء القدرات في أفريقيا. وأنشأت أيضا ودعمت منابر للحوار السياساتي وبناء توافق الآراء بشأن القضايا ذات الأولوية المتصلة بالجائحة، والنهوض بقدرات الموظفين الحكوميين الأفريقيين في مجال صياغة السياسات وتنفيذها. ويرد في التقرير المتعلق بمتابعة اللجنة الاقتصادية لقرارات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (E/ECA/COE/40/8) وصف للمعلومات الإضافية والإجراءات الهادفة التي اتخذتها للتصدي لتحديات الدول الأعضاء واحتياجاتها في أعقاب الجائحة. وتوضح المجموعة الواسعة من الأنشطة، بما في ذلك الورقات والدراسات المتعلقة بالموضوع، المستوى العالي لاستجابة اللجنة وسرعة ردّ فعلها في أوقات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم اعترافُ المستفيدين وتقديرهم في تعزيز موقع اللجنة في الطليعة من حيث التأثير إيجابا في عملية صنع القرار في القارة، فضلا عن دورها كشريك استراتيجي رئيسي مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي.

ثانيا- النتائج الرئيسية المتحققة

ألف- دعم التعافي المرن من الجائحة

٥- بعد أن صارت اللقاحات متوفرة، والإقرار بدورها الحاسم في بدء التعافي، قادت اللجنة الاقتصادية، بوصفها عضوا في الصندوق الاستئماني الأفريقي لاقتناء اللقاحات، جهود الدعوة على مستوى القارة وقدمت مساعدة فنية للتفاوض بشأن نسبة الـ ٣٥ في المائة من اللقاحات اللازمة لأفريقيا واقتنائها، أي ما يعادل ٤٧٠ مليون جرعة تقريبا، لضمان وفرة اللقاحات بما يمكّن من بلوغ حد المناعة الجماعية في القارة. وحظيت الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء بدعم من شراكة رائدة أُبرمت مع البنك الدولي تهدف إلى ضمان حصول البلدان على اللقاحات التي تحتاج إليها وعلى والتمويل اللازم لها.

٦- وفيما يتعلق بتمويل الانتعاش في القارة، أسفرت جهود الدعوة التي بذلتها اللجنة بشأن الحاجة إلى سيولة إضافية للبلدان عن تمديد مبادرة تعليق خدمة الديون والإفراج التاريخي عن حقوق سحب خاصة أتاحت مجتمعةً حصول أفريقيا على قرابة ٤٠ مليار دولار من السيولة الإضافية.

٧- وفي أعقاب الحالة المتدهورة على صعيد الديون، عملت اللجنة مع الدول الأعضاء لإطلاق مرفق السيولة والاستدامة في عام ٢٠٢١ بهدف تحقيق وفورات في تكاليف الاقتراض للحكومات الأفريقية بمبلغ ١١ مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة، علاوة على تعزيز الاستثمار الأكثر مراعاة للبيئة والتنمية المستدامة.[١]

٨- وقد كشفت الجائحة عن تأثير اضطراب الإمدادات العالمية في تجارة المستحضرات الصيدلانية، وقلةِ الاهتمام بسياسات إدارة العرض داخل البلدان، وضعفِ إدارة سلسلة التبريد، وسوءِ إجراءات الشراء على هامش الحركة المالي المتاح للقارة لتُنفق على الصحة بطريقة منصفة. وبناء عليه، كثفت اللجنة أنشطتها بشأن ريادة مبادرة الأدوية على مستوى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي شكلت مبادئُها الأساس لإنشاء المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية، وذلك في ١٠ بلدان تجريبية، هي: إثيوبيا وإريتريا وجزر القمر ورواندا والسودان وسيشيل وجيبوتي وكينيا ومدغشقر وموريشيوس.

باء- دعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب تطوير القطاع الخاص والهياكل الأساسية، والتمويل الابتكاري من أجل ازدهار أفريقيا

٩- من المتوقع أن يسهم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى جانب إيجاد سبل للتمويل الابتكاري وتطوير القطاع الخاص والهياكل الأساسية، في التعجيل بالتعافي

[١] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع التالي:
www.uneca.org/sites/default/files/ACPC/UNECAatCOP26/LSF%20Concept%20Note.pdf .

الاجتماعي والاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة؛ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال تحديد الفرص الجديدة المتاحة وتصميم أطر وآليات تشغيلية تهدف إلى تجسيدها في صورة فرص عمل، وزيادة الاستثمار وتحسين التصنيع، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين.

١٠- ورغم القيود المترتبة عن الجائحة، واصلت اللجنة الاقتصادية جهودها الرامية إلى تسريع عملية تصديق البلدان الأفريقية على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد بلغ مجموع الدول الأعضاء التي صدّقت على الاتفاق حتى الآن ٤٢ دولة، كانت آخرها جمهورية تنزانيا المتحدة التي صدّقت في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وذلك نتيجة لأنشطة التوعية والدعوة الحثيثة التي اضطلعت بها اللجنة منذ عام ٢٠١٩.

١١- وما فتئت اللجنة تعمل بهمة لمساعد الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها الوطنية لتنفيذ الاتفاق. وقد جرى إحراز تقدم في تنويع القدرات الإنتاجية وأنماط الإنتاج، ومن ثم المساهمة في تسريع عملية التصنيع. وفي عام ٢٠٢١، صاغت سبعة بلدان (بوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وملاوي وناميبيا والنيجر) استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق بدعم فني من اللجنة الاقتصادية. وقد أُقرَّت استراتيجيتان من تلك الاستراتيجيات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خمسة بلدان مؤشر الأعمال التجارية القطري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لرصد أثر المنطقة على القطاع الخاص.

١٢- وبالنظر إلى التأثير الذي أحدثته الجائحة على الاقتصاد، أصبح من الأهمية بمكان تطوير سلاسل القيمة الإقليمية داخل أفريقيا وإطلاق العنان لإمكانات القارة في مجال الأعمال. وفي هذا السياق، دأبت اللجنة الاقتصادية على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتعلقة بسلاسل القيمة الإقليمية وبالمسائل المتصلة بالمرحلة الثانية من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تشمل الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية.

١٣- وسجلت اللجنة تحقيق إنجازات كبيرة في قطاع الهياكل الأساسية في عام ٢٠٢١. وهذه الإنجازات متصلة بالعمل الذي قامت به بشأن العلاقة بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وقطاعي النقل وتحرير النقل الجوي في أفريقيا. وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أجرت اللجنة بحوثا عن انعكاسات المنطقة على الطلب على الهياكل الأساسية والخدمات في مجال النقل. وتمثلت الطريقة المتبعة في الدراسة في تحديد الفرص الاستثمارية التي تتيحها المنطقة لقطاع النقل في القارة، بما في ذلك فرصة رصد أكثر من ٤٠٠ مليار دولار لاقتناء معدات النقل (شاحنات وعربات السكك الحديدية وسفن بحرية وطائرات). وشكلت نتائج الدراسة الأساس لمنتدى الأعمال الأفريقي الخامس، الذي عقد يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢ وتناول موضوع ''الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل متعدد الوسائط لتحقيق الإفادة القصوى من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: التركيز على النقل

الجوي والسياحة''. واستخدم رئيسا دولتي بوتسوانا وسيراليون نتائج الدراسة في المنتدى لإبراز فرص الاستثمار في بلديهما.

١٤- وفيما يتعلق بالنقل الجوي، وضعت اللجنة مؤشرات أداء رئيسية لتقييم مدى تنفيذ الدول الأعضاء ''لقرار ياموسوكرو'' بشأن تحرير النقل الجوي والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. وقد استُخدمت مؤشرات الأداء الرئيسية هذه لتطوير لوحة متابعة خاصة برصد الأداء. وسلمت اللجنة مؤشرات الأداء الرئيسية ولوحة المتابعة إلى اللجنة الأفريقية للطيران المدني، وهي الوكالة المكلفة بتنفيذ ''قرار ياموسوكرو'' والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. وفي الوقت الحاضر، تقدم اللجنة الاقتصادية الدعم إلى اللجنة الأفريقية للطيران المدني لإجراء عمليات تقييم الثغرات في تنفيذ ''قرار ياموسوكرو'' والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي في بلدان أفريقية مختارة (مثل كابو فيردي والكاميرون) باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية ولوحة المتابعة.

١٥- وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أطلقت اللجنة الاقتصادية، بالشراكة مع غرفة التجارة الدولية، مركز ريادة الأعمال في أفريقيا. وأُعلن عن أولى المقرات التابعة له في غانا وكينيا والمغرب ونيجيريا لتحفيز الابتكار وتحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية منتدى الأعمال التجارية لغرب أفريقيا، الذي عقد في لاغوس، نيجيريا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وأتاح المنتدى منصة لتبادل المعلومات عن الفرص التجارية بين النساء والشباب بوجه خاص، ولتحديد المدافعين في مجال الأعمال الذين يمكنهم تعزيز مصالح رواد الأعمال من النساء والشباب في غرب أفريقيا.

جيم- تعزيز عملية صياغة السياسات وتنفيذها بتحسين نماذج الاقتصاد الكلي، والمالية العامة، وآليات الحوكمة

١٦- في إطار العمل لمواجهة زيادة انتشار الفقر وأوجه الضعف جراء تفشي الجائحة، عملت اللجنة الاقتصادية على إعادة توجيه عملها لتوليد بيانات جديدة عن الفئات الضعيفة اقتصاديا من السكان، وقدمت الدعم للبلدان الأفريقية لتحسين انتعاشها الاقتصادي وقدرتها على الصمود. وفي هذا السياق، صدر التقرير الاقتصادي عن أفريقيا ٢٠٢١ بعنوان ''التصدي للفقر وأوجه الضعف في أفريقيا أثناء جائحة كوفيد-١٩''. وأحد الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير هو أن الجائحة أبرزت ما لإدارة المخاطر من دور حاسم في الحد من الفقر في أفريقيا. وإذا كانت الجائحة قد تسببت في اضطراب شديد في حياة الناس، فهي ليست سوى واحد من المخاطر العديدة التي تواجهها الأسر الفقيرة. ويتضمن التقرير توصيات بشأن السياسات العامة لتشجيع واضعي السياسات على مراعاة ليس فقط مسألة الحد من الفقر الفوري (بعد الوقوع فيه)، بل أيضا مسألة الحد من التعرض للفقر (قبل الوقوع فيه)؛ وعلى عدم الاكتفاء بتوسيع نطاق المساعدة الاجتماعية، بل تهيئة المناخ لبناء الأصول

والاستثمار في تعزيز البنية التحتية الاجتماعية بغية تعزيز النمو والانتعاش الاقتصادي في أفريقيا.

١٧- وفي عام ٢٠٢١، عُقد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي في سال، كابو فيردي، في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر، بعنوان ''تمويل تنمية أفريقيا في فترة ما بعد كوفيد-١٩''. واشترك في تنظيم المؤتمر كلٌّ من اللجنة الاقتصادية ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان المؤتمر إطارا لمناقشات وأفكار مفيدة، جمع بين أكثر من ٢٠٠ مشارك يتألفون من ممثلي حكومات وأوساط أكاديمية ومجتمع مدني وقطاع خاص من أفريقيا وبقية العالم، تبادلوا خبراتهم وأفكارهم الابتكارية بشأن قضايا اقتصادية وسياساتية تتعلق بسياسات واستراتيجيات محددة لتمويل التنمية من أجل إحداث تحول إنمائي ناجح في أفريقيا. وقدم الباحثون في المؤتمر أحدث ما توصلوا إليه من نتائج بشأن هذا الموضوع وحددوا ثلاثة مجالات حاسمة جديرة بالاهتمام، هي: رأس المال البشري والمؤسسات والهياكل الأساسية. واقترح المشاركون خيارات طموحة متاحة على صعيد السياسات لتلبية احتياجات القارة في مجال تمويل التنمية، بما في ذلك الحاجة إلى تقييم قواعد التمويل الدولي والحاجة إلى إصلاح النظام المالي للقارة لدعم التنمية في القارة على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح المشاركون إعادة تقييم الاتجاهات الهيكلية للاقتصادات الأفريقية على صعيد الاقتصاد الكلي كيما تراعي الأثر الذي أحدثته الجائحة على القارة على نحو أفضل.

١٨- وقد وُضعت مجموعة أدوات متكاملة للتخطيط والإبلاغ استجابة لطلب قُدم أثناء مؤتمر عام ٢٠١٦ لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إلى اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لإيجاد أدوات وإطار متكامل للرصد والتقييم في سبيل مواءمة خطة عام ٢٠٣٠ مع خطة عام ٢٠٦٣ من أجل تيسير التكيّف والإبلاغ. وخضعت مجموعة الأدوات هذه، منذ وضعها، للتحسين والاختبار. وفي عام ٢٠٢١، تجاوزت أربعة بلدان مرحلة طرح المجموعة الأدوات إلى مرحلة اعتمادها، وعمدت إلى تعميمها في خططها الإنمائية الوطنية. وقد أضيف عنصر التمويل إلى العناصر الأربعة الأولية (جداول الأعمال، وخطة التنمية الوطنية، والنظرة القارية، والإبلاغ) في مجموعة الأدوات، ويجري بذل جهود لاعتماد نهج متكامل بشأن النمذجة الكلية والتخطيط والتمويل لتحقيق الحد الأقصى من التأثير والاستخدام الأمثل للموارد، والحالة التي بلغتها عملية وضع نموذج لمجموعة الأدوات في الدول الأعضاء، فضلا عن التعاون داخل الشُّعب بشأن البلدان التي تعكف على وضع نماذج كلية.

١٩- ولا يزال انخفاض مستوى الضرائب والتحدي المتمثل في التدفقات المالية غير المشروعة يحددان مدى إمكانية الحصول على التمويل الخاص بالتنمية في أفريقيا. وبناء على ذلك، وضعت اللجنة الاقتصادية إطارا لدعم البلدان في تعزيز سياساتها الضريبية وفي إطلاق مشروع رائد لتتبع وقياس التدفقات المالية غير المشروعة. ولكي يتسنى دعم العملية التجريبية التي تقوم بها البلدان لحساب تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة، نظمت اللجنة

الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة عمل تدريبية أقاليمية بشأن القياس الإحصائي للضرائب والتدفقات المالية التجارية غير المشروعة. وكان الغرض من حلقة العمل هذه هو تقديم تدريب متعمق على ست منهجيات إحصائية مختارة مقترحة في المبادئ التوجيهية المنهجية التي يعكف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على إدخال تحسينات عليها، وتبادل الخبرات ودراسات حالات إفرادية، ومناقشة التحديات التي ووجهت في مجال استعراض البيانات واستخدام الأساليب المحددة.

دال- تعزيز الثورة الرقمية وثورة البيانات في أفريقيا

٢٠- كانت تعدادات السكان والمساكن وغيرها من الدراسات الاستقصائية، على مدى العقود الأربعة الماضية، المصادر الرئيسية للبيانات اللازمة لصياغة السياسات بشأن برامج التنمية الوطنية والإقليمية ورصدها وتقييمها واتخاذ القرارات بشأنها في أفريقيا. وفي هذا السياق، التزمت اللجنة الاقتصادية، في إطار ولايتها المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة للقارة، بمساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها الإحصائية وفي العمل مع الشركاء الإنمائيين لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية وذلك بتحسين الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وكانت آخر مساهمة لها متمثلة في وضع مبادئ توجيهية لتنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في أفريقيا.

٢١- وفي عام ٢٠٢١، قدّمت اللجنة الاقتصادية الدعم لغانا وسيراليون لإجراء تعدادات رقمية باعتبارها استمرارا لجولة التعدادات التي أجريت في أفريقيا في عام ٢٠٢٠. ونتج عن ذلك إتاحة بيانات عالية الجودة في الوقت المناسب بفضل تحسين رصد أخطاء المحتوى والتغطية. وشملت المساعدة التقنية المقدمة أعمال رسم الخرائط آليا لتحديد الهياكل القائمة وتعيين حدود مناطق التعداد، وتصميم التعداد وأعمال التخطيط لنقل البيانات من الورق إلى نظام رقمي، ووضع لوحة معلومات تشغيلية لمراقبة الجودة واستخدامها، ووضع نظام لتتبع التعداد واستخدامه. وبالإضافة إلى ذلك، قُدّم لموظفي المكتب الوطني للإحصاء تدريب في مجال رسم الخرائط الرقمية واستخدام نظم وأدوات التتبع الرقمية. وقد أدى عمل اللجنة الاقتصادية بشأن التعدادات الرقمية إلى زيادة الطلب على الدعم في هذا المجال. ومن البلدان الأخرى التي تعكف اللجنة الاقتصادية على دعمها في مسائل التعداد الإلكتروني بوتسوانا وتوغو ورواندا وسيشيل والصومال وكينيا وموريشيوس وناميبيا.

٢٢- وقامت اللجنة الاقتصادية بدور كبير في تطوير منصة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا من أجل التنمية من خلال التحالف الموضوعاتي المعني بالبيانات والإحصاءات، وكانت واحدة من الكيانات الإقليمية الـ ١٧ التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المندرجة في إطار المنصة التعاونية الإقليمية لأفريقيا التي شاركت في إطلاقها يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وتلبي هذه المنصة الطلب المتزايد على البيانات المتعلقة بأهداف التنمية

المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وتعمل المنصة بمثابة مركز جامع يحصل على بيانات وأدلة عالية الجودة عن أهداف التنمية المستدامة من جميع البلدان الأفريقية.

٢٣- وفي إطار البرنامج بشأن إحصاءات الهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا، أجرت اللجنة الاقتصادية دراسة عن الاعتراف بمهارات المهاجرين الأفريقيين في المغرب. وشكل التقرير التحليلي عن إحصاءات الهجرة المنبثق عن تلك الدراسة، التي اتخذت المغرب بلدا تجريبيا، أساسا لاتخاذ مبادرة في سياق الجهود الرامية إلى زيادة قدرة البلدان الأفريقية على تصميم سياسات وبرامج للهجرة تستند إلى الأدلة وتكون متسقة مع البروتوكولات والأطر الدولية والأفريقية. وتعكف اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، على تنفيذ هذا المشروع، الذي يهدف إلى تعزيز السياسات والبرامج الوطنية الأفريقية المتعلقة بالهجرة، في ستة بلدان أفريقية، هي: زمبابوي وجنوب أفريقيا والسنغال وكوت ديفوار ومالي والمغرب.

٢٤- وأحرزت اللجنة تقدما في بناء قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ مبادرات لتسخير التكنولوجيات والابتكارات الرائدة عن طريق وضع الصيغة النهائية لتقرير عن تصميم وتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ودراسة استطلاعية عن الجامعات بشأن ريادة الأعمال وتعزيز جامعات ريادة الأعمال في إثيوبيا وغانا، ووضع مناهج دراسية للكيمياء الصيدلانية والتصنيع الصيدلاني.

٢٥- وفي إطار مبادرة ''مخيم البرمجة للفتيات الأفريقيات المتصلات بالإنترنت''، الذي عقد حضوريا وعبر الإنترنت، الذي أقامته اللجنة الاقتصادية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والحكومات الأفريقية المضيفة، عُقدت مخيمات للفتيات والشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و٢٥ عاما، حضوريا وعبر الإنترنت. وتجاوز عدد اللواتي شملتهن حتى الآن ١٥ ألف فتاة من ٥٢ بلدا. وتتيح هذه المخيمات للفتيات والشابات سبل المعرفة والأدوات والمنصات التي يحتجن إليها ليرتقين إلى رائدات أعمال ومبتكرات وقائدات في المجال التكنولوجي، فضلا عن تقديم مساهمتهن في مجتمعاتهن. وتتلقى الفتيات التدريب في المجالات التالية: (أ) المهارات التقنية في مجال الرسوم المتحركة، والألعاب وتطوير شبكة الإنترنت، والبرمجة على طرز غرزة السلاحف، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والأزياء، والتفكير التصميمي، والتفكير الحسابي، وعلوم الحاسوب، والأمن السيبراني، والطباعة ثلاثية الأبعاد؛ (ب) المهارات الشخصية في القيادة والخطابة والقضايا الجنسانية وخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

٢٦- وقدمت اللجنة الاقتصادية، من خلال خدماتها الاستشارية، الدعم لسبعة بلدان (إثيوبيا وبوتسوانا ورواندا وزمبابوي والسنغال وغينيا والكاميرون) في وضع استراتيجيتها الوطنية للتحول الرقمي استنادا إلى الاستراتيجية الأفريقية للتحول الرقمي، وفي تطوير ابتكارات

الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعقدت أيضا اجتماعات تشاورية مع الشركاء لتقييم وتصميم وتعميم مشروع تجريبي بشأن تحديد الهوية رقميا في عدة بلدان أفريقية، بما فيها بوتسوانا وتوغو.

٢٧- وقدمت اللجنة مساعدة تقنية لعدة دول أعضاء (إثيوبيا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، والكونغو، وكينيا) لإنشاء منصة اتصالات ومعلومات أفريقية للعمل الصحي والاقتصادي، هدفها تعزيز قدرة الحكومات الأفريقية على الاتصال بمواطنيها والتفاعل معهم للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن الجائحة والتعامل مع تلك الآثار.

٢٨- ومن المبادرات الرئيسية الأخرى التي عملت عليها اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠٢١ مبادرة القيادة في مجال البيانات في أفريقيا، التي أطلقت بالشراكة مع 'أفريقيا الذكية' و'دول المستقبل'، باعتبارها منصة للمشاركة والتعلّم من الأقران موجّهة لأصحاب المصلحة في اقتصاد البيانات في جميع أنحاء أفريقيا. وركّزت المرحلة الأولى من المبادرة (شباط/فبراير- حزيران/يونيه ٢٠٢١) على العوامل الرئيسية الخمسة المطلوبة لتبادل فعال وموثوق للبيانات، بينما ركزت المرحلة الثانية (تموز/يوليه-أيلول/سبتمبر ٢٠٢١) على حالات استخدام البيانات، وذلك بعقد أربع حلقات حوار بشأن تحديد الموقع الجغرافي والمدفوعات الرقمية والهواتف المحمولة والبيانات الصحية.

هاء- قضايا متعلقة بالتنمية المستدامة

٢٩- عُقدت الدورة السابعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة ببرازافيل في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٢١ وتناولت موضوع ''البناء للمستقبل بشكل أفضل: نحو أفريقيا قادرة على التصدي وخضراء من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣''. والمنتدى عبارة عن منبر حكومي دولي تعقده اللجنة الاقتصادية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز وتبادل الخبرات والدروس المستفادة وبناء توافق في الآراء بشأن الخيارات والإجراءات الممكنة على صعيد السياسات يتخذ شكل أفكار أساسية لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعُقد المنتدى في ظل التحدي الجديد الذي طرحته الجائحة على التنمية العالمية، وكشف عن مواطن الضعف الشديد وعدم المساواة الهيكلية في أفريقيا. وبذلك كان المنتدى فرصة للحوار والبحث عن حلول لتسريع التنفيذ وتوسيع نطاقه في غضون الفترة الضيّقة التي يستغرقها عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. ومنذ انعقاد تلك الدورة، جرى التوصل إلى توافق هام في الآراء بشأن أولويات القارة وخيارات سياساتها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في سياق الجائحة.

٣٠- وعقدت اللجنةُ، بالاشتراك مع حكومة رواندا، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات من منظومة الأمم المتحدة، الدورة الثامنة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في كيغالي، حضوريا وعبر الإنترنت، في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٢٢. وحضره أكثر من ١٨٠٠ مشارك، منهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى عن حكومات ٥٤ دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية، وعن هيئات حكومية دولية، وهيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية، ومجموعات رئيسية، وجهات أخرى صاحبة مصلحة. ونظرا لضخامة الاحتياجات المالية في مرحلة ما بعد الجائحة في مجالات مثل الهياكل الأساسية والصحة، ولأن الجائحة تسببت في خسارة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى العقدين الماضيين، فإن الحكومات في حاجة إلى العمل بالشراكة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الدولية، مثل الأمم المتحدة والمصارف المتعددة الأطراف، لمواجهة هذه التحديات المحدقة. واختُتمت هذه الفعالية باعتماد إعلان كيغالي بشأن البناء للمستقبل بشكل أفضل بعد أزمة كوفيد ١٩ وتسريع تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا (ECA/RFSD/2022/11، المرفق).

٣١- ونظَّمت اللجنة الاقتصادية المؤتمر التاسع المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا، حيث شكّل معلما بارزا للقارة الأفريقية على طريق الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعقد المؤتمر في سانتا ماريا، جزيرة سال، كابو فيردي، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وتناول الموضوع التالي: ”نحو انتقال عادل يوفر فرص العمل والازدهار والمرونة المناخية في أفريقيا: الاستفادة من الاقتصاد الأخضر والأزرق“. واختتم المؤتمر بإقرار ببيان ختامي لخّص مواقف القارة بشأن القضايا الرئيسية قيد التفاوض وقدّم توقعات القارة بشأن ما ينبغي أن تحققه دورة مؤتمر الأطراف السادسة والعشرون لكي تكون ناجحة.

٣٢- وأسفرت الجهود البحثية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية بهدف بناء قيادة فكرية بشأن علوم المناخ في أفريقيا عن إطلاق عدد من المبادرات. وجرى التوصل إلى نحو ٢١ من النواتج البحثية، غطت مواضيع في علوم المناخ التأسيسية وآثار المناخ والسياسة المناخية، وذلك بإشراك عدد مماثل من الباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه من إثيوبيا وأوغندا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي والسنغال وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر وناميبيا. وقدمت اللجنة الدعم أيضا لبوركينا فاسو والكاميرون في عملية تنقيح مساهماتهما المحددة وطنيا وإدماج مسألة المرونة المناخية في الخطط والبرامج الإنمائية الوطنية. وفي الوقت الحاضر، يجري تنفيذ أربع مبادرات لتسخير الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، وبالتالي مساعدة البلدان في البناء للمستقبل بشكل أفضل بعد الجائحة.

٣٣- وواصلت اللجنة الاقتصادية العمل مع مصرف التنمية الأفريقي على مدى العامين الماضيين لإعداد تقرير عن المؤشر الأفريقي للمسائل الجنسانية في أفريقيا ولتنظيم تظاهرة إعلامية عالمية افتراضية عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وحضر التظاهرة

أكثر من ١٥٠ مشاركا، منهم ممثلون عن الحكومات والمؤسسات الإنمائية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ناقشوا كيفية تسريع عجلة التقدم لصالح النساء والفتيات في أفريقيا. وطلب ممثلو الدول الأعضاء الدعم من اللجنة الاقتصادية ومصرف التنمية الأفريقي لتحليل الفجوات المكتشفة بين الجنسين، وتحديد العلل التي تتسبب في هذه الفجوات، وتحديد الأولويات في إجراءات السياسة العامة بهدف تداركها. وللمساعدة في نشر نتائج التقرير، عملت اللجنة الاقتصادية والبنك الدولي مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإجراء حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات في عام ٢٠٢١ رسمت خرائط طريق عملية المنحى لمعالجة التمييز القائم على نوع الجنس في شرق أفريقيا وجنوبها وغربها.

٣٤- ويجري تنفيذ مشروع لدعم البلدان الأفريقية في تقييم تكلفة تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز قدرة واضعي السياسات الأفريقيين على إدماج أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات التخطيط والميزانيات القطرية. وتتمثل الإنجازات الرئيسية المتوخاة فيما يلي: إجراء تحليل حالة التدخلات الرامية إلى تقدير التكاليف اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وإجراء دراسات حالات إفرادية توثق كيفية تقدير البلدان الأفريقية لتكاليف التدخلات المتصلة بالمساواة بين الجنسين؛ واستعراض وتقييم المنهجيات والنُّهُج الحالية لتقدير تكاليف التدخلات المتصلة بالمساواة بين الجنسين؛ ووضع إطار مفاهيمي لتقدير تكاليف التدخلات المتصلة بالمساواة بين الجنسين في البلدان الأفريقية؛ وتقدير تكلفة التدخلات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم في سياق الجائحة في بلدان أفريقية مختارة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت اللجنة الاقتصادية في تعزيز معارف وقدرات خمسة بلدان (بوروندي وزمبابوي وسيشيل وناميبيا وموزامبيق) لتحديد احتياجات الدول الأعضاء من حيث تقدير التكاليف ولتوفير مؤشرات حاسمة بخصوص تمويل الأنشطة المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

واو- تنفيذ الإصلاحات الإقليمية والعمل مع المنسقين المقيمين

٣٥- تواصل اللجنة الاقتصادية العمل مع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتيسير عملية تنفيذ الإصلاحات الإقليمية في أفريقيا عن طريق منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا المنشأة حديثا حيث تشغل الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية منصب نائب مشارك للرئيس. واللجنة الاقتصادية طرف في الأمانة المشتركة لمنصة التعاوني الإقليمي لأفريقيا التي تضم أيضا كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي. وأنشئت ثمانية تحالفات موضوعاتية وفرق عمل معنية بإدارة المعارف والإبلاغ الإقليمي؛ كما أنشئت مكاتب للدعم الإداري تعمل لتسريع إنفاذ جدول أعمال المنصة. وتعمل اللجنة بوصفها مُنظما مشاركا في تحالفين موضوعاتيين وبصفتها منظما مشاركا في فرق العمل الثلاث. وعقد الاجتماع الأول للمنصة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠٢١، وعقد الاجتماع الثاني يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢. وجرى في الاجتماع الأخير تقييم التقدم المحرز منذ الاجتماع الأول، وناقش المشاركون برنامج العمل لعام ٢٠٢٢ وحددوا أربعة مجالات ستركّز عليها المنصة في

عام ٢٠٢٢، وهي البيانات، وإطار الاقتصاد الكلي والديون، والعمل المناخي والرقمنة، والتحول الرقمي والطاقة.

٣٦- وتواصل اللجنة دعم نظام المنسّقين المقيمين الذي جرى تنشيطه وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويُقدّم الدعم عبر قناتين: الأولى هي تقديم الدعم عن طريق منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، التي يطلُب فيها المنسقون المقيمون الدعم عن طريق الأمانة المشتركة للمنصة، ومن ثم يتحرك التحالف الموضوعاتي ذي الصلة لتقديم الدعم اللازم. وقد طلبت بلدان مثل إثيوبيا وإريتريا وملاوي هذا الدعم وتلقته. والقناة الثانية هي تقديم الدعم عن طريق المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية التي تعمل بوصفها أعضاء غير مقيمين في أفرقة الأمم المتحدة القطرية كل في منطقته. وتسهم المكاتب دون الإقليمية في أعمال الأفرقة القطرية، بما في ذلك ما يتعلق بوضع تقييمات قطرية مشتركة، وفي إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والخدمات الاستشارية التقنية بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية والتخطيط الإنمائي.

زاي- الأساليب العملية لتحسين تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٧- استرشدت عمليات اللجنة الاقتصادية، طوال عام ٢٠٢١، بأنشطة التأهب لحالات الطوارئ واستمرارية تصريف الأعمال، وذلك بسبب الانتخابات العامة في إثيوبيا التي أجريت في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢١. ومن المبادرات الرئيسية التي اتخذت إصدار خطة مشتركة معتمدة لاستمرارية تصريف الأعمال للجنة الاقتصادية والأمم المتحدة في إثيوبيا وخطة عمل معتمدة بشأن استراتيجية مشتركة لمكاتب الدعم الإداري، لا سيما للانتقال عالميا إلى المركز المحلي لتبادل الخدمات وتشكيل لجنة محلية لإدارة المخاطر في المؤسسة.

٣٨- وفيما يتعلق بأعمال الاستجابة لكوفيد-١٩ والتطعيم ضده، شملت المبادرات الرئيسية إنشاء فريق محلي مشترك بين الوكالات لتولي عملية التطعيم وإنشاء ١٩ موقعا للتطعيم في جميع أنحاء إثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك، قام مركز الأمم المتحدة للرعاية الصحية بإعطاء لقاحات كوفيد-١٩، وتوزيع حصص الطوارئ وأقنعة الوجه على الموظفين، ونظم تدريبا على المهارات للمراهقين، وعقد جلسات استشارية عن مسألة الإجهاد.

٣٩- وقُدمت رؤى بشأن البعد الجنساني في اللجنة الاقتصادية من خلال أربع وثائق رئيسية هي: السياسة الجنسانية للجنة الاقتصادية، والخطة الاستراتيجية الملحقة بها، وتقارير استعراض الأداء السنوية، وتقرير تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق اللجنة. وتهدف السياسة الجنسانية للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٦ والخطة الاستراتيجية التنفيذية الملحقة بها إلى تعزيز مساءلة جميع إدارات اللجنة الاقتصادية وموظفيها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، مع بيان الأهداف والجداول الزمنية لإنجازها. وتقدِّم تقارير استعراض الأداء السنوية لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة توليفة للكيفية التي جرت بها مواءمة التخطيط

ومبادرات السياسة العامة والترتيبات المالية مع الغايات في إطار الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة لتحسين النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأخيرا، يقدِّم تقرير تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق اللجنة تجميعا للتقارير الواردة من الشُّعب والمكاتب دون الإقليمية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط عن العمل المتصل بمسائل الجنسين المنجز من خلال البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لدعم الدول الأعضاء.

٤٠ - ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى ذات الصلة بالعمليات التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية تطبيق المعيار الذي يحدد متطلبات نظام الإدارة البيئية الذي يمكن أن تستخدمه منظمة ما لتعزيز أدائها البيئي – المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) 14001:2015 - وذلك بعقد مؤتمرات عبر الإنترنت وبصيغة مختلطة تفي بهذا المعيار، فضلا عن نشر جدول اجتماعات اللجنة الاقتصادية المحيَّن، وإدخال تحسينات على المرافق، وتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذكية عالية الأداء المتيسرة للاستخدام. وتمكنت اللجنة من تحقيق وفورات في الموارد من جراء تقليص استخدام الورق (نظمت ٩٠,٥ في المائة من المناسبات عبر الانترنت وبصيغ مختلطة وكانت خالية من الورق)، وانخفاض استخدام الكهرباء والمياه والمواد الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، جرت عملية رقمنة نحو ٢٤,٣٢٤ سجلا، وإتاحة ٢٥,٢٠٣ سجلات على الإنترنت. وأفيد بأن الأصول الإعلامية للجنة مصونة، باستثناء تعرضها لهجوم إلكتروني واحد.

٤١ - وآلية المساءلة واستعراض الأداء البرامجي هي بالأساس آلية للمساءلة وضعتها اللجنة الاقتصادية، والبرامج الفرعية مطالبة بموجبها بتقديم تقارير عن الأنشطة المقررة الواردة في خطط أعمالها السنوية. وتُنظّم الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر، حيث عُقدت أربعة اجتماعات في عام ٢٠٢١. وهذه الاجتماعات هي مثابة محفل يعرض فيه ممثلو البرامج الفرعية أدائهم ويتبادلون الخبرات. وهي تيسّر الحوار بشأن عمليات استعراض البرامج، وتتيح الفرصة لتسليط الضوء على الفرص المتاحة والتحديات التي ووجهت أثناء تنفيذ البرنامج، وفي الوقت نفسه لاستخلاص الدروس من أجل تحسين تنفيذ البرامج على نطاق اللجنة. كما تتيح الفرصة للمشاركين لإطلاع المؤسسة وفريق القيادة العليا على ما تم مواجهته من تحديات قد تتطلب الدعم والتدخل، مع تلقي تعليقات نوعية أيضا. وفي أثناء الاجتماع يعرِض المشاركون أيضا الأداء المالي لكل برنامج فرعي وأداء شُعَب دعم البرامج.

ثالثا– الاستنتاجات

٤٢ - تضطلع اللجنة بدور بالغ الأهمية في توفير حلول ابتكارية، فضلا عن تقديم المشورة السياساتية والتقنية المفصلة خصيصا بما يلائم طلبات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بغية تسريع عجلة انتعاشها بعد الجائحة وتعزيز ظهور مجتمعات أكثر ازدهارا وشمولا للجميع. وشملت تدخلات اللجنة إجراء بحوث متطورة وتقديم ما يتصل بذلك من دعم متكامل في مجال السياسات والقدرات موجه نحو التنويع الاقتصادي، مع التركيز

بوجه خاص على تصميم أدوات مالية مبتكرة لزيادة تعبئة الموارد، ووضع استراتيجيات وطنية ودون إقليمية، ودعم عملية تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتحول الرقمي.

٤٣ - ومما خلفته الجائحة من آثار أنها أدت إلى تعزيز رؤية اللجنة على المدى الطويل، وموقعها الاستراتيجي بوصفها مجمعا للفكر من الدرجة الأولى، وهيئة محفّزة وميسرة في سياق المفاوضات الدولية التي تشمل أفريقيا. واللجنة الاقتصادية، إذ تتطلع إلى المستقبل في عام ٢٠٢٢، ستواصل التركيز في تدخلاتها على البناء للمستقبل بشكل أفضل عن طريق تسخير جملة أصول منها الفرص المتعددة التي تتيحها الثورة الرقمية؛ وستواصل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والانتعاش الأخضر والاقتصاد الأزرق؛ وستعمل، في سبيل تحقيق هذه الغاية، على توسيع دورها الرائد في إنتاج ونشر منتجات معرفية نوعية؛ وستركز على تقديم المشورة السياساتية والفنية المصممة حسب الطلب وعقد حوارات بشأن السياسات المتعلقة بقضايا ناشئة متصلة بالتنمية المستدامة تماشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٤٤ - وستواصل اللجنة أيضا عملها الرائد في المجالات التالية: (أ) تقديم الدعم للمواطنين الأفريقيين في الحصول على اللقاحات من خلال تحسين وتجميع عمليات الشراء وتصنيع اللقاحات في أفريقيا؛ (ب) تمويل التنمية لمساعدة البلدان الأفريقية على حشد الموارد التي تحتاج إليها لتمويل تعافيها من الجائحة؛ (ج) تحديد حلول مستدامة لمشكلة الديون الناشئة التي قد تُبطِّئ عملية التنمية في القارة بسبب ارتفاع نسب خدمة الديون للدول الأعضاء؛ (د) صياغة سياسات الاقتصاد الكلي؛ (هـ) دعم التخطيط الإنمائي؛ (و) تغير المناخ، وبالأخص في سياق التحضير للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (ز) تمويل العمل المناخي. وتشمل مجالات العمل الأخرى ما يلي: (أ) تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ (ب) تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال البيانات والعمل الإحصائي؛ (ج) تعزيز علاقة العمل بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ (د) تعزيز عملية التنويع الاقتصادي عن طريق التنمية الصناعية المرتبطة بالزراعة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستكثف اللجنة أيضا من عملها بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين في أفريقيا.

٤٥ - وفيما يتعلق بأنشطة اللجنة الاقتصادية التي تقوم بها في إطار وظيفتها التشغيلية، فإن إدماج المنظور الجنساني في أنشطتها كفيل بتعزيز المنجزات المتوخاة والنتائج. وسيعزز ذلك أيضا من استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظومة من حيث إنها تتيح المضي قدما في إدماج الإعاقة، وهو ما سيشمل اعتماد تدابير التخفيف للتغلب على أي تحديات عند تفعيل هذه الاستراتيجية. وتشمل الاستراتيجية تصميم برامج وتنفيذها وتقييمها، ووضع سياسات بشأن الجوانب التشغيلية، بما في ذلك توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للطلبات ذات الصلة والتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة.